



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويلية في سوريا

اسم الكاتب: د. محمد عكروش، علي حميدى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4796>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 00:24 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويلية في سوريا

*الدكتور محمد عکروش

*علي حميدي

(تاريخ الإبداع 31 / 8 / 2015. قُبِلَ للنشر في 29 / 2 / 2016)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى تسلیط الضوء على مفهوم القيمة المضافة التحويلية والاستراتيجية التنموية في سوريا، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويلية في سوريا خلال الفترة 2001-2010، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، حيث كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1. تبين وجود أثر لمعظم الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة في تطور الصناعات التحويلية وكان أشدّها تأثيراً هو صناعة الخشب.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) واجمالى ناتج الصناعات التحويلية

وقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة إعطاء القيمة المضافة الأهمية الازمة في الدراسات اللاحقة لما لها من مؤشر تنموي ودليل تطور قطاع على حساب القطاعات الأخرى
2. التركيز على قطاعات الصناعات الكيماوية، والمعادن الأساسية، والتي أظهرت عدم دلالة في أثر قيمها المضافة في الناتج وبالتالي ضعف المساهمة في التنمية

الكلمات المفتاحية: القيمة المضافة- تطور الصناعات التحويلية- الاستراتيجية التنموية.

* أستاذ مساعد - قسم الإحصاء والبرمجة - اختصاص إحصاء - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

* طالب ماجستير - قسم الإحصاء والبرمجة - اختصاص السكان والتنمية - جامعة تشرين - سوريا.

The relationship between the value-added manufacturing and the development of manufacturing industries in Syria

Dr. Mohammed Akroush*
Ali Hamidi**

(Received 31 / 8 / 2015. Accepted 29 / 2 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to shed light on the concept of value-added manufacturing and development strategy in Syria, in addition to the study of the relationship between the value-added manufacturing and the development of manufacturing industries in Syria during the period 2001-2010, using simple regression, where it was the most important results that have been reached to:

- show a effect most of the manufacturing industries in terms of value added in manufacturing and development of the most influential is the wood industry
- There were no statistically significant differences between the value-added industries relationship (chemicals) and total manufacturing output

It has been reached following recommendations:

- the need to give due importance to the value added in subsequent studies because of their developmental index and guide the development sector at the expense of other sectors
 - Focus on chemical industries, basic metals, which showed no significant differences in the impact of the added values in the resulting weakness thus contributing to the development

Key words: value added – manufacturing developing – development strategies

*Associate professor - Department of Statistics and Programming- the part of Statistics- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.

** Postgraduate Student- Department of Statistics and Programming- the part of population and development- Tishreen University- Syria.

مقدمة:

يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً حيث يوجد فيه قطاع صناعي تحويلي يتضمن مجموعة من الصناعات الهندسية والغذائية والكيماوية والنسجية والمعدنية وبعض الصناعات التقليدية والحرفية، وتشير البيانات إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي GDP تراجعت من 12.5% عام 1985 إلى 4.2% عام 2008 وبمعدل نمو سلبي مقداره (-2.2%) سنوياً. وبينما ذلك انخفضت حصة الفرد من القيمة المضافة المتحققة في هذه الصناعة من 6307 ل.س عام 1985 إلى 2160 ل.س عام 2000. وبمعدل نمو سلبي مقداره (-6.5%) سنوياً. كما عادت وتحسن عام 2007 إلى 6638 ل.س وكذلك تراجع مقدار القيمة المضافة في هذه الصناعة خلال الفترة نفسها من 64.7 مليار ل.س عام 1985 إلى 35.3 ملياراً عام 2000، وعادت وارتفعت إلى 123 ملياراً عام 2007 [1].

أما أداء صادرات الصناعة التحويلية فقد كان ضعيفاً. حيث نلاحظ أن مساهمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي تراجعت في تكوين الصادرات الإجمالية من 48% عام 1985 إلى 18% عام 2000 وبمعدل نمو سلبي مقدارها (-2.5%) سنوياً. وعاد وارتفع إلى 21% عام 2005 وإلى 46% عام 2006 وذلك نتيجة إلى أن القطاع الخاص الصناعي أعطى بيانات جديدة عن صادراته ذات المنشأ التحويلي، ومن الملاحظ أيضاً أن قيمة الصادرات ذات المنشأ التحويلي قد ارتفعت من 36 ملياراً عام 1985 إلى 82 ملياراً عام 2005 وإلى 216 ملياراً عام 2007، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في هذه القيم فإن نسبتها في تكوين الصادرات العامة ما زالت منخفضة ولم تتجاوز 25% ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السورية، وبشكل خاص بعد عام 1989 أي إن الصادرات ذات المنشأ التحويلي تراجعت نسبتها إلى الصادرات العامة من 48% تقريباً عام 1985 إلى 21.2% في عام 2005، وإلى 46.6% عام 2007. أما من حيث تطور نصيب الفرد من الصادرات ذات المنشأ التحويلي فقد انخفض نصيب الفرد من 3540 ل.س عام 1985 إلى 2428 ل.س في عام 2000 وعاد وارتفع إلى 4503 ل.س عام 2005، وبالنسبة لمقدرة هذا القطاع في استقطاب أيدٍ عاملة جديدة، فإن عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع من 243 ألف عامل عام 1985 إلى 422 ألف عامل في عام 2007. وأصبحت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية 17% من إجمالي حجم العمالة. كذلك ارتفع عدد العاملين إلى 374 ألفاً عام 2000 وبنسبة 21% من إجمالي العمالة وبزيادة مقدارها 115 ألف عامل. أما بالنسبة إلى مقدرة القطاع العام الصناعي على التوظيف، فإن البيانات تشير إلى تزايد عدد العاملين فيه من 104 ألف عامل عام 1985 إلى 106 ألف عامل في عام 2007. وبالفترة نفسها ارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص الصناعي التحويلي من 139 إلى 317 ألف عامل، وبالتالي تحسنت مساهمة القطاع الخاص من إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من 57% إلى 76% للفترة نفسها. كما استمر القطاع العام الصناعي التحويلي بالتراجع في استقطاب العمالة حتى وصلت هذه النسبة إلى نحو 24% من العمالة في الصناعة التحويلية [2].

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في التناقض ما بين القيم المضافة للصناعات التحويلية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية، الأمر الذي ينعكس بالدرجة الأولى على التخطيط للتنمية وبالتالي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، ومنه كان التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمؤشرات مستقلة وإجمالي الناتج للصناعات التحويلية
كمؤشر تابع؟ ويترعرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
2. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
3. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
4. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
5. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
6. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
7. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الأساسية) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟
8. ما هي العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من جانبيين، الجانب العلمي والذي ينبع من مفهوم القيمة المضافة التحويلية، والتنمية الصناعية والاستراتيجية التنموية في سوريا بإطارها الصناعي، أما الجانب العملي فيأتي من خلال دراسة العلاقة بين القيمة المضافة لكل قطاع تحويلي والتنمية من خلال الناتج الصناعي للقطاعات التحويلية وعلاقتها بالقيم المضافة من جهة في سوريا.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تناول التفاوت في أثر القيم المضافة للقطاعات التحويلية المختلفة من خلال دراسة العلاقة بين القيم المضافة لكل صناعة تحويلية مع الناتج الخاص بهذه الصناعة، للتعرف على مواطن الضعف والقوة والاستراتيجيات المقترحة في إطار هذه العلاقة

فرضيات البحث:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الأساسية) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية.

منهجية البحث:

المنهج المتبعة هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي الذي يعتمد على دراسة العلاقات واختبار الفرضيات.

مكان وزمان البحث:

سوريا، خلال الفترة 2001-2010

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: ناصر ، أكرم ، **البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية** ، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي- مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية دمشق 27-28 تشرين الثاني 2006.

وهدف هذا البحث إلى ما يلي:[3]

□ عرض الوضع الراهن لعلاقة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار مع القطاع الصناعي.

□ التقويم السليم لهذا الواقع بسلبياته وإيجابياته، في محاولة لتجاوز السلبيات وتطوير الإيجابيات وتحديد نقاط القوة والضعف .

□ مقارنة هذا الواقع مع نظائره في الدول الأكثر تقدماً، وتحديد الفجوة في هذا المجال.

□ اقتراح الخيارات الاستراتيجية التي تؤدي إلى سد هذه الفجوة عن طريق وضع صيغ عملية لربط منظومات البحث والتطوير بخطط التنمية الصناعية الشاملة وآليات تطويرها من خلال منظور استراتيجي.

وأهم النتائج التي توصل إليها:

1. علاقة البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية السورية شبه غائبة.

2. عملية البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية ثانوية وغير فاعلة.

3. السمات التي يتمتع بها المنتج السوري غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

الدراسة الثانية: نصر الله ، عبد الفتاح ، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين** /فبراير 2004/.

وهدف هذا البحث إلى:[4]

1. استعراض التطور التاريخي للصناعة الفلسطينية منذ عام 1948م وحتى قيام السلطة الفلسطينية.

2. تشخيص الواقع الصناعي من حيث: عدد المؤسسات، عدد العمال، الترابطات الهيكيلية بين الأنشطة الصناعية، التوزيع الجغرافي، الاستثمار، الإنتاج، القيمة المضافة، التسويق، الربحية، القدرة التنافسية.

وأهم النتائج التي توصلت لها:

1. طغيان الحجم الصغير على المنشآت الصناعية بسبب طابعها الفردي والعائلي.

2. تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (2000-2001) بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على الاقتصاد الفلسطيني.

3. تراجع استيعاب القطاع الصناعي للعاملين.

4. ضعف إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع الصناعة بسبب تراجع المستويات التقنية والعلمية والمهنية في الصناعة الفلسطينية وتدني استخدام رأس المال.

الدراسة الثالثة: دراسة Panicm M بعنوان:

the role of transformational manufactures in structural changing for development in developing countries

وهدف هذا البحث إلى:[5]

1. دور الصناعة التحويلية في التشغيل في البلدان النامية وأثر ذلك في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي.

2. دراسة الاتجاهات العامة للاقتصاد المضافة في التصنيع التحويلي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1. عكس الأداء التصنيعي للبلدان والمناطق على المستوى الفردي مستوى انماطها المختلفة من الاندماج في الاقتصاد العالمي من حيث المساهمة في القيمة المضافة على الرغم من أن جميع المناطق أظهرت نمواً في القيمة المضافة للتصنيع التحويلي.

2. شهدت البلدان النامية اختلافاً في مدى مساهمة القيمة المضافة للتصنيع في التشغيل.

أما دراستنا فختلف عن الدراسات السابقة بأنها تبحث في القطاع الصناعي التحويلي من حيث تطورهاإيمانًا بالدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية الصناعية من خلال مساهمة القيمة المضافة بالنتاج المحلي للصناعات التحويلية، مع تقديم بعض المقترنات الكفيلة بتحسين هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

مفهوم التنمية الصناعية في إطار الصناعة التحويلية:

إن التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية السورية خلال الفترة 1990-2007 لم يختلف مأخذًا بالنتاج المحلي الصافي حيث يسيطر قطاع الصناعات النسيجية والملابس على النسبة الأكبر من هذا التركيب، والتي تراوحت بين 30% عام 1990 و 28% عام 2007 ومن ثم يليه قطاع الصناعات الغذائية التي تراوحت نسبته بين 25% عام 1992 و 22% عام 2007، ويلي ذلك قطاع المنتجات التعدينية حيث ارتفعت مساهمته من 8% عام 1992 إلى 13% عام 2007، وحافظت الصناعات المعدنية الأساسية على نسبتها 2% خلال الفترة 1992-2006 حيث لم

يستطع القائمون على العملية التنموية من تكوين قطاع صناعي تحويلي مميز وقائد [6]

فقد كانت الصناعة المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير امكانية متزايدة للتنمية المستدامة ، وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقاس المسافات الاقتصادية ، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التفاضل الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية في النمو ، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتفاع بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي، تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدرتها وتنوعها وريادتها، وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن وحتى إلى جنوب تركيا، وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية، لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية في سوريا خلال العقود الثلاثة الماضية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ لم يسجل نمواً يذكر خلال السنوات الماضية، مع العلم أن القطاع قد وفر فرص عمل لنحو 13,6% من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني. كما بقيت السيطرة في القطاع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تبين أن أكثر من 90% من المنشآت الصناعية القائمة حالياً تتدرج في إطار الصناعات الصغرى [7]

وتقييد البيانات المتوفرة عن الحالة التعليمية في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام أن هناك تدني في المستوى المهني والمهارات داخل قوة العمل الصناعية حيث لا تتعدى نسبة حملة الشهادة الجامعية 6% في عام 2003 في حين يشكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون 59% من العاملين ، والأمر أكثر سوءاً بالنسبة للمنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص، ويرتبط بالمؤشرات أعلاه تدني إنتاجية العامل التي بلغت عام 2002 نحو 23 ألف ل.س وكانت سالبة بالنسبة للعاملين في منشآت القطاع العام بمبلغ 341 ألف ل.س (هذه النتيجة غير حقيقة وناتجة عن اسلوب احتساب التكاليف والأسعار التي هي أسعار إدارية في معظمها والتي يتحول الدعم للمستهلكين من خلالها إلى عبء على المؤسسات والشركات عوضاً عن تمويله مباشرة من الخزينة العامة) في حين كانت موجبة في القطاع الخاص نحو 96 ألف ل.س .[8]

ونتيجة صغر المنشآت الصناعية فإن غالبيتها يمكن تصنيفها ضمن مجموعة المنشآت ذات المستوى التقني المتدني والتي تقوم على العمل اليدوي ونصف الآلي والاعتماد على العمالة غير المؤهلة رخيصة الأجور. مما يضع أمام الخطة الخمسية العاشرة مهاماً أساسياً في بناء قاعدة قوية لانطلاقه هذا القطاع مستقبلاً ليلعب دوراً أكبر في التنمية وفي التوسيع وفرص العمل. والذي يتطلب وضع استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التحويلية تمتد لعقدين قادمين، كون القطاع من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستقبلي ، وبحيث تكون هذه الاستراتيجية الموجه الأساسي للخطط الخمسية المقبلة . وفي هذا الإطار تسعى الخطة الحالية لأن تكون جزءاً من هذه الاستراتيجية ، وأن تكون سياساتها وبرامجها جزءاً يترابط مع ما يستكمel من قبل الخطة الخمسية القادمة. هدفت الخطة التاسعة إلى زيادة القوى العاملة في الصناعة التحويلية بمعدل (2,6 %)، ولكن لم يتحقق سوى (1,35 %)، ففي القطاع العام ازدادت القوى العاملة بمعدل (0,34 %)، وفي القطاع الخاص بلغت الزيادة (1,546 %) وهو أقل من المخطط له (2,3 %) ومع ذلك فقد كان القطاع الخاص أقدر من القطاع العام على إيجاد فرص عمل جديدة، ويعود السبب في ذلك أن القطاع العام لم يقم بتعويض العمال المتسربين وذلك لتقليل العمالة وتحسين الإنتاجية.[9]

من هنا نرى أن واقع الصناعة التحويلية السورية يتصف بما يلي[10]:

- قامت الصناعة التحويلية السورية في إطار الإحلال محل الواردات وفي ظل ستار واق من الحماية وفي مأمن من المنافسة.
- يتصف طابع الصناعة بالطابع الأسري والتفتت والبذور.
- ضعف معدلات الاستثمار في الصناعة ولا تسهم في خلق فرص عمالة أو تشجيع الاقتصاد إلا بصورة محدودة جداً.
- سيطرة الصناعات الاستهلاكية
- ضعف معدل نمو الإنتاجية (إنتاجية العمل).
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية المعطلة.
- الميزان التجاري لقطاع الصناعة (خاسر)

ويتوقع الباحث تعرض القطاع الصناعي السوري إلى هذه عنيفة من جراء الانفتاح التجاري (مهما كان نوعه عربي أو إقليمي أو دولي) بسبب عدم القدرة على المنافسة. إلا أن هناك رؤية مستقبلية لقطاع الصناعة التحويلية تهدف إلى بناء قطاع صناعي متتطور ، يشكل قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تحدد التوجهات بعيدة المدى للصناعة السورية، بما يشكل إطاراً عاماً لتوجهات

الخطط الصناعية ومعبراً لاختيار سياساتها، بما يضمن تناصها وتكاملها لتحقيق أهداف تحتاج لعدة خطط خمسية كي تتحقق، من أجل احداث تغير جوهري في دور الصناعة التحويلية.

تهدف الرؤية المستقبلية إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية ليصبح خلال العقدين القادمين [11]:

- ذو قدرة أكبر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل.
- ذو قدرة تنافسية عالية قائمة على أساس الابتكار والإبداع والتوع.
- ذو بنية إنتاجية جيدة الترابط والاعتمادية ضمن فروع الصناعة التحويلية، و ذو ترابطات و شبكات رئيسية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ليسهم في خلق مواطن الشغل في القطاعات الأخرى التي يتزود منها بمستلزماته السلعية والخدمية، وينهض بالمهن والخدمات المساعدة كالتصميم والتسويق والبرمجة والتجارة والنقل وبقية الخدمات التي تقدم الدعم المباشر وغير المباشر.
- يعزز قدرته التكنولوجية والإنتاجية من خلال البحث والتطوير والتدريب وحسن التنظيم والإدارة بما يعزز رفع القيمة المضافة المنتجة.
- قادر، وبشكل ذو دلالة، على الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات.
- يساهم في رفع مستويات المعيشة للعاملين في القطاع عبر خلق المزيد من فرص العمل و بمستويات أعلى من الإنتاجية والدخل.
- يحافظ على البيئة ويأخذ بالاعتبار ضرورة استدامتها ويقلل من التلوث إلى أقصى حدود ممكنة.
- ينتج سلع ذات قيمة مضافة عالية كي تعيش نضوب الموارد الطبيعية والعوائد التي تولدها.
- يعمل على إرساء قواعد جديدة و متقدمة لعلاقات العمل ويعتمد على توظيف و تطوير المهارات والتقنيات الحديثة ويستد على الإدارة الفاعلة للموارد وإنتاج سلع ذات نوعية عالية و بمواصفات دولية.
- يساهم في تنمية المناطق الأقل نموا والنهاوض بها عن طريق التوطين الجغرافي المدروس للصناعات من أجل خلق أقطاب و مراكز نمو وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

إن تحقيق هذه الرؤية المستقبلية يتطلب تناصقاً بين الخطط، بحيث يشكل ما تحقق كل خطة تميداً للخطوة التي تليها، كما يتطلب استمراً يحقق تراكمًا و تناصقاً بين الخطط الخمسية القادمة و هذا يتطلب بدوره أن تستغل كل خطة خمسية المتوفر من الموارد المادية والبشرية والمالية ومن الصناعات القائمة والمزايا النسبية لتديرها على أفضل وجه لتتميتها وتحقيق التراكم، وأيضاً أن تمهد لتطور صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، عبر سلسلة متتابعة للتنمية الصناعية. سيتطلب تحقيق هذا الهدف الكبير تعاؤنا بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع السوري لصياغة برنامج وطني لتطوير حقيقي للصناعة التحويلية يحدد الأدوار والمساهمات والالتزامات والحقوق والواجبات لكل طرف من أطراف هذا العقد. هذا وتعتبر التنمية الصناعية من الحاجات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وإحدى أهم أركانها الأساسية. إن تحقيق النمو للناتج القومي الإجمالي، أو للإنتاج الصناعي، لا يمكن اعتباره مؤشراً كاملاً أو دقيقاً للتقدم الاجتماعي، فهو لا يعطي بحد ذاته توضيحاً لتركيب الناتج أو توزيعه، أو للظروف الاجتماعية والمؤسسية التي يتحقق في ظلها نمو ذلك الناتج القومي الاجمالي. لذلك فإن النمو الصناعي، وإن كان شرطاً ضرورياً، لكنه غير كاف للتقدم الاقتصادي. إضافة لذلك فإن النمو الصناعي لابد أن يوازيه دوماً نمواً في الزراعة والخدمات وفي البنية الارتكازية الأساسية. إذا ما أريد للأهداف الاجتماعية أن تتحقق.

وهكذا يمكن تحديد أحد الدوافع الرئيسية لعملية التصنيع بأنها الرغبة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. ويتضمن ذلك هدف دمج اقتصاد الكفاف الواسع الانتشار في أغلب الدول النامية مع القطاعات الاقتصادية الحضرية والتعدينية والمزارع الحديثة التي قامت القوى الاستغلالية من الشركات الأجنبية وغير الأجنبية إنشائهما فيها. فاقتصاد الكفاف يرتبط بالهيكل الاجتماعي والحضارية التقليدية، بينما تتركز مراكز صنع القرار والإدارة العامة والخدمات الحديثة والبني الارتكازية في القطاعات الاقتصادية المتطورة. ويبدو أن هذه الازدواجية الاقتصادية قد تطورت في معظم الدول النامية بواسطة عملية التصنيع من خلال النمط القائم في تخصيص الموارد المتاحة لأغراض التصنيع. مما أدى لزيادة التناقض بين المناطق الحضرية والريفية، وبين القطاع التقليدي من جهة والقطاعات الزراعية والصناعية الحديثة من جهة أخرى، بدلاً من تشجيع التفاعل فيما بينهما. إن تركيز الملكية الصناعية والتحكم فيها بأيدي ببروقراطيات الدولة وفروع الشركات متعددة الجنسية أو عدد محدود من أصحاب المشاريع المحليين قد أدى في أحوال كثيرة إلى انقسام المجتمعات إلى أقطاب متعارضة بدلاً من اندماجها، وبالتالي زيادة الصراع الاجتماعي، كما أن الترابط الضعيف بين القطاعات المختلفة ، أدى إلى نتائج مخيبة للآمال بالنسبة لمساهمة التكنولوجيات الصناعية الحديثة في زيادة الانتاجية.[12]

ففي الدول ذات النظم الاقتصادية المستندة على آلية السوق يكون التخطيط الصناعي تأشيرياً، لذلك فإن الخطة الصناعية على المستوى القومي تكون تأشيرياً فقط ذات مؤشرات اقتصادية عامة وغير ملزمة للشركات الصناعية، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركات الصناعية والوحدات الانتاجية التابعة لها تتبع خططها الاستثمارية والانتاجية بكل دقة وشمولية استناداً إلى دراسات السوق معتمدة على بيانات إحصائية تفصيلية. وتكون أهدافها ملزمة لإدارتها. ويتم تقييم كفاءة أداء تلك الإدارات بموجبها في الاجتماعات السنوية للهيئات العمومية لتلك الشركات. وفي كثير من الأحيان تأخذ خطط الشركات الصناعية بنظر الاعتبار بعض التوجيهات الواردة في خطة الدولة.[13]

أما في النظم الاقتصادية التي تتبع أساليب التخطيط المركزي الشامل، فإن الخطة الصناعية المركزية تكون عادة شاملة وذات مؤشرات كمية لكافة الفروع الصناعية ولمختلف الجوانب الاستثمارية والانتاجية والتسويفية والإيديعوغرافية والتكتاليف والأسعار والواردات وال الصادرات وغيرها. وتكون مؤشراتها وأهدافها ملزمة لكافة الوحدات الانتاجية بموجب القرارات الصادرة عن أجهزة التخطيط المركزية. [14]

ولابد لأي خطة تنموية أن تتضمن استراتيجية شاملة للتصنيع، حيث أن ذلك سيوفر الفاعدة الأساسية لخطيط البرامج الصناعية وتحديد المشاريع المدرجة فيها. وفي كثير من الأحيان نرى أن بعض الخطط تفتقر إلى مثل تلك الاستراتيجية مما يجعل الخطط الصناعية المتبقية عنها، ما هي إلا مجموعة متاثرة من المشروعات الصناعية الفردية ذات استثمارات غير مرتبطة، وحتى المشروعات الفردية المدرجة فيها، والتي قد تكون مشروعات جيدة بحد ذاتها، كل على انفراد، إلا أنها يمكن أن تفشل بعد إنجازها، بسبب غياب التنسيق والتكميل بين مدخلاتها من مواد أولية ومستلزمات تشغيلية تكميلية، وبينها وبين البنية الارتكازية التي تحتاج إليها، وكذلك الحال بالنسبة لتخصصيات العملة الأجنبية والتمويل المطلوب لها، وكلها مستلزمات يمكن أن توفرها الخطة الصناعية، إذا ما تم إعدادها بشكل جيد.[15] ومن المتطلبات الأساسية التي تحتاجها الخطة الجيدة هي الأخذ بالاعتبار وبصورة منظمة الفعاليات الاقتصادية المتواقة مع بعضها وخاصة الترابطات التشابكية بين الفروع الصناعية. ومن المتطلبات الأساسية الأخرى هي ضرورة حصول تناغم وتناسب بين مكونات الخطة الصناعية نفسها. فمن الضروري تجنب التناقضات التي قد تتوارد بين الأهداف المختلفة مع بعضها. أو بين الوسائل المستخدمة في الخطة، وكذلك التناقضات بين الفترات الزمنية للخطة، أو

على الأقل محاولة التوفيق بين تلك المكونات قدر الامكان. فقد تحدد الخطة أهداف واضحة ومحددة كأن يكون التوسع في استخدام الأيدي العاملة (تعظيم الاستخدام) من جهة، وزيادة كمية الانتاج بشكل كبير (تعظيم الإنتاج) من جهة أخرى. ولأن الإنتاجية الاجمالية في الصناعات "كثيفة رأس المال" عادة ما تكون أعلى مما هي عليه في الصناعات "كثيفة العمل" يصبح من المستحيل تحقيق أهداف الخطة، لكون الهدفين المذكورين متناقضين مع بعضهما. لذلك من الضروري أن يتم تهيئة الخطة بحيث يمكن تحقيق توازن معقول بين الموارد المتاحة والأهداف الاقتصادية المطلوبة. إن ذلك سيشجع صانعي القرارات الاقتصادية والمستثمرين الصناعيين بالتفكير على مسارات مماثلة، وأخيراً فإن الخطة المعدة بصورة جيدة يجب أن تقلل من احتمالات الغموض وعدم التأكيد الاقتصادي فيها. إن مثل هذه المتطلبات الأساسية ليست متطلبات مزاجية، أو غير متصلة بالاقتصاد، بل على العكس، هي ذات أهمية حاسمة لضمان نجاح الخطة في اقتصاد يتميز بتاريخ طويل من الركود ومستوى متدني من التوازن الاقتصادي. فإذا لم يتأكد المستثمرون والمنظمون بأن بعض المشروعات المدرجة في الخطة سيتم تنفيذها بجدية، وإن القوة الشرائية في البلد ستتوسع [16]، وإن مشاريع البنى الارتكازية ستتحقق فعلاً، فمن المحتمل لا يقمنون على مشروعاتهم المقترحة حتى وإن كانت مربحة تجارياً وذات جدوى للاقتصاد الوطني. وبناء عليه يكون هناك حاجة ماسة لتوفير برنامج فعال للمعلومات بحيث يتتوفر للأفراد الذين يقومون بصنع القرارات الاقتصادية في البلد صورة واضحة ودقيقة عن الأهداف المقررة مع ضمان كاف للإجراءات التكميلية والفعالة اللازمة لتحقيقها.

ولابد للخطة الصناعية أن تتضمن إضافة للأهداف تفاصيل المواد الازمة لتحقيق تلك الاهداف مع تحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ المشروعات المدرجة فيها.

ولابد هنا من التوفيق بين الموارد والامكانات المتاحة من جهة والاهداف المطلوبة في الخطة من جهة أخرى. كما يجب أن تتضمن الخطة الفترة الزمنية المعقولة لتنفيذها. فكل دورة تخطيطية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد، متطلباتها من حيث الأهداف والأساليب والمستلزمات. [17]

استراتيجية التنمية الصناعية في سوريا:

تهدف استراتيجية التنمية الصناعية إلى توسيع و تطوير النشاط الصناعي وتعزيز دوره في مهام التنمية الشاملة، وتطوير الهيكل الصناعي وتعزيز وتوسيع قاعدته التشابكية، وهذا يعني أن السياسات الصناعية قد حددت أهداف تسعى لتحقيقها أهمها[18]:

- زيادة معدلات نمو الإنتاج الصناعي وزيادة حصته في تكوين الناتج الإجمالي.
- التركيز على تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الأولية الخام.
- الاهتمام بتصنيع السلع الازمة لإشباع حاجات السكان الأساسية وتقليل الاعتماد على الاستيراد في تأمينها.
- تشجيع الصناعات التصديرية ضماناً لتدفق العملات الأجنبية .
- إقامة صناعات متقدمة تقنياً و ذات قيمة مضافة عالية.
- تحقيق درجة من التكامل الأفقي والعمودي بين فروع الصناعة من جهة و بينها وبين فروع الاقتصاد الأخرى من جهة ثانية.
- تطوير أساليب و قدرات التدريب والتأهيل الصناعي.
- خلق مناخ استثماري مستقر مناسب لتشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والعربي في تمويل المشروعات الصناعية.

- استيراد التكنولوجيا والتجهيزات المتقدمة وتوطينها وتعظيم الاستفادة منها في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية.
 - تعزيز القدرات التنافسية للصناعات السورية.
 - تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي.
 - تطوير القطاع الخاص وبخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
 - إصلاح الإدارة الصناعية.
 - تخفيف آثار التلوث البيئي الناتج عن الصناعة.
 - تحقيق التسيق والتكميل الصناعي بين سورية وباقى الدول العربية.
- وتتطلب استراتيجية التنمية الصناعية إقامة وتطوير الهياكل الأساسية وبخاصة مرافق النقل (الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، وسائل النقل، شركات الشحن، محطات الكهرباء، المدن الصناعية، والمناطق الحرة) وغيرها. والتنمية الصناعية في سورية يجب أن تستند بالضرورة إلى توجه اقتصادي، اجتماعي يمثل رؤية السلطة العامة للمصالح العامة. وتعد هذه الرؤيا حجر الأساس في تحديد الإطار العام للتصنيع الذي يجب على السؤال المبدئي .. ماذا تنتج.. ولمن تنتج.. وكيف تنتج؟ وهذا يعني تحديد اتجاهات النمو العامة لفروع الصناعة الأساسية وارتباطاتها بالقطاعات الأخرى. وكذلك تعين الاتجاهات العامة لحجم وطبيعة المردود الاجتماعي للتصنيع. وتوزيع العائد الصناعي بين التنمية المحلية والتصدير، و توزيع الناتج الصناعي بين العمل و رأس المال.
- و لا بد من اختبار مدى توافق السياسة الصناعية مع التوجهات والأهداف التنموية سواء على المستوى النظري أو مدى استجابتها لمتطلبات الوثائق التنموية الرسمية ومدى كفاءة تنفيذها، ومدى توافقها مع الضرورات الفعلية للاقتصاد والمجتمع.

واقع القيمة المضافة

ان حصول حالة التوازن للنمو الاقتصادي (Economic Equilibrium) مع النمو السكاني حسب رأي الخبراء الاقتصاديين ينبغي ان يبلغ النمو الاقتصادي ثلاثة امثال النمو في السكان. إذ توفر هذه النسبة نوع من الاستقرار في توفير الوظائف للنمو السكاني الحاصل او المتوقع، أي لو افترضنا إن قوة العمل في أي دولة تنمو بمعدل 2% سنوي فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يكون (6)% سنوي لكي تتمكن الاقتصاد من امتصاص الزيادة في قوة العمل أما لو كان المطلوب هو أن تمتض أيضا نسبة البطالة المتراكمة فأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يرتفع بمعدل نمو يصل إلى (8-9)% سنويا و لفترة عقد من الزمان. ونلاحظ في العراق ان قوة العمل تنمو بمعدل (3.2%) أما نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (8.2%) بالأسعار الثابتة لسنة 2011 أي يجب ان تقاس لنفس السنة أي ان العراق ضمن حالة التوازن وإن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وفرص العمل وان تلك العلاقة سببية إذ يتوقف النمو في فرص العمل على النمو الاقتصادي الذي يتوقف بدوره على الزيادة في معدلات الإنتاجية . وتعد الإنتاجية المنخفضة إحدى العقبات الرئيسية للتنمية لأنها تقيد التراكم الرأسمالي في الاقتصاد ولا تصلح هذه الدالة لتفسير الظاهرة في العراق فالنمو الاقتصادي لا يعتمد على زيادة الإنتاجية بل على زيادة عائدات النفط ولا تعتمد فرص العمل على النمو الاقتصادي بل على نمط استخدام وسياسات وإدارة عائدات النفط، اتسمت الفترة ما بين 1960 و 2000 في سورية ببناء اقتصاد اشتراكي مؤمم موجه نحو إنتاج يرمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .وفي سياق الظرفية الاقتصادية المتغيرة، تتعرض بنية الإنتاج الصناعي السوري حالياً لتحولات عميقة تشكل النهوض بالقطاع الخاص وتخصصه في قطاع السلع الاستهلاكية التطورين الأساسيين في القطاع الصناعي السوري . وقد ألم الشروع بالعمل باتفاقية منطقة التجارة

الرقة العربية الكبرى في فاتح يناير 2005 الهياكل الصناعية على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق وعلى التخفيض المنظم في تكاليف الإنتاج.

ومثلت الصناعة السورية بمجموع مكوناتها 34.63 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 وتساهم الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي بنسبة 8.37 في المائة، إذ يساهم قطاعان بحصة هامة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وهما النسيج (27.6%) والصناعات الغذائية (36%) ، متبعاً بقطاع منتجات مواد البناء [19]

جدول (1) توزيع الاستثمارات الصناعية حسب النشاط في القطاع الخاص سنة 2010

%36	الصناعات الغذائية
%27	النسيج
%23	الكيماويات والبترول
%14	السلع التجهيزية

[20]

لا تزال الصناعة السورية تتسم إلى اليوم بتباين كبير في الهياكل الإنتاجية : فمقابل قطاع عمومي ذي طبيعة احتكارية يتمحور حول صناعات كبرى ذات رأس المال كثيف نجد قطاعاً خاصاً يعمل في إطار بنيات صغيرة عائلية في غالبية الأحيان، متخصصة في التصنيع والبيع بالتقسيط.

ومن جهة أخرى، يعني القطاع الصناعي السوري من نظام تشريعى معقد ومن نظام مالى لا يسمح للأدخار أن يتوجه بشكل فعال نحو الاستثمار الصناعي الذي لا يمثل سوى 10 في المائة من مجموع الاستثمارات. وحسب تقديرات وزارة الصناعة، فقد ارتفعت قيمة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.29 في المائة سنة 2010 ، متنقلة من 10.762 مليون دولار سنة 2005 إلى 12.084 مليون دولار سنة . أما القيمة المضافة لهذه الصناعات، فقد بلغت 2636 مليون دولار سنة 2006 مقابل 2516 مليون دولار سنة 2005 ، بحيث ارتفعت بنسبة 4.74 في المائة. [21]

ويعتبر قطاع النسيج أول قطاع في النشاط الصناعي التحويلي من حيث الإنتاج والمساهمة في القيمة المضافة، إذ يساهم بأكثر من 87 في المائة من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية وبنسبة 6.54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويشغل هذا القطاع 52957 شخصاً، أي أكثر من 32 في المائة من مجموع العاملين في قطاع الصناعات التحويلية. [22]

الجدول (2) تطور الصناعات بين عامي 2005-2010 في سورية

القيمة المضافة (مليون دولار)			الإنتاج (مليون دولار)			العام
تغيير 10/01	2010	2005	تغيير 10/01	2010	2005	
-3,05	579	597	0,20	2172	2168	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
6,43	728	684	7,29	2062	1922	صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية
9,46	172	157	9,40	504	460	صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث

3,51	81	79	11,17	216	194	صنع الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر
-2,05	262	268	24.64	4841	3884	صناعة الكيماويات والبتروكيماويات والفحm والمطاط والبلاستك
12.32	329	293	5,96	928	876	صناعة منتجات المعادن اللافازية الأخرى
9,41	50	46	7,24	179	167	صناعة المعادن الأساسية
10,43	422	382	8,39	1156	1067	صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
9,41	11	10	9,39	26	23	صناعات تحويلية أخرى
4,74	2636	2516	12,29	12084	10762	المجموع

المصدر: [23]

إن توسيع الصناعة السورية اعتمد لفترة طويلة على منع استيراد الملابس الجاهزة وعلى ديناميكية القطاع الخاص (منطقة حلب ودمشق). وفي هذا الصدد، شرعت مقاولات عديدة في الصناعة تحت براءة علامات أجنبية وفي إطار شراكات للمناولة المشتركة، ولاسيما في قطاعات الملابس الجاهزة للرجال والأطفال والملابس الداخلية وبياضات المنزل. وتعتمد الصناعة السورية على يد عاملة مؤهلة وعلى مهارة موروثة.

وعرف إنتاج هذا القطاع ارتفاعاً بنسبة 7.29 في المائة سنة 2010 بقيمة 2062 مليون دولار مقابل 1922 مليون دولار سنة 2000 كما ارتفعت حصته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية منذ سنة 2000 وهو الأمر الذي يدل على أن هذا القطاع استطاع أن يقاوم إلى الآن آثار المنافسة الشرسة الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد فرص العمل في القطاع لم يتناقض كما هو الشأن في بعض البلدان العربية (تونس، المغرب) بعد انتهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة، إذ ارتفع عدد العاملين بنسبة 24 في المائة في هذا القطاع سنة 2010 ليبلغ 957152 شخص مقابل نحو 122748 شخص سنة 2000.

من ناحية أخرى يعد قطاع الصناعات الغذائية ثاني أهم قطاع في نشاط الصناعات التحويلية في سوريا، إذ ساهم بنسبة 21.9 في المائة من مجموع القيمة المضافة التحويلية، وشغل 96351 شخص، أي أكثر من 20% من مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية.

وترتبط هذه الصناعة بخمس منتجات استراتيجية (القطن، القمح، الشعير، التبغ، الشمندر) وتشرف عليها المؤسسة العامة للصناعات الغذائية. غير أن إنتاج هذا القطاع أخذ يعاني من صعوبات في السنوات الأخيرة، وانخفض معدل نمو القيمة المضافة لصناعات المنتجات الغذائية بنسبة 3 في المائة سنة 2010 بالمقارنة مع 2000 أما مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية، فرغم استمرار هيمنتها، فإنها أخذت تميل إلى الانخفاض مع الوقت، إذ انتقلت من 23.93 في المائة سنة 2000 إلى 21.97 في المائة سنة 2010 [24].

وفي الواقع، فإن صناعة المنتجات الغذائية في حاجة ماسة اليوم لتجهيزات تتطلب استثمارات عالية. فعلى سبيل المثال ما زالت صناعة الحليب تقليدية بنسبة 90% وهناك أيضاً مشاكل هامة في فروع مختلفة مثل التخزين بالنسبة للقمح ومعدات تعبئة العبوات ومعالجة زيت الزيتون ومكنته عملية فرز وتغليف وتعليق الفواكه والخضر والسيطرة على سلسلة التبريد..[25]

مفهوم القيمة المضافة:

تشير القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق ، و في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد neoclassical economics أو ما يعرف أتباعه بالكلاسيكيين المحدثين أمثال ميلتون فريدمان، وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (العمال، الأرض، ورأس المال) لزيادة قيمة منتج معين ، وإنتاج سلعة ما فإن عناصر الإنتاج تقوم بخدمة معينة تقوم بزيادة سعر الوحدة من هذه السلعة بشكل يتناسب مع التكلفة لهذه السلعة ، وهي قيمة الربح الناتج من عمل العامل، حيث يثبت كارل ماركس في كتابه رأس المال، بأن التبادل التجاري لا يؤدي إلى الربح. إنما يأتي الربح من قيمة تعب العامل، ويحللها ماركس تاريخياً بان المجتمع المشاعي يقوم عندما يقوم التبادل التجاري، فإذا قام أحد المنتجين برفع سعره، فسيقوم الكل برفع السعر لكن يكون هناك فائض قيمة عمل عندما يقوم أحد الأشخاص باستبعاد أحد الأسرى، فيحصل على فائض إنتاج ناتج عن قيمة عمل العبد، وسمى ماركس هذه القيمة بالقيمة المضافة أو اصطلاحاً فائض قيمة العمل، فيعتبر ماركس أن العملة هي سلعة، وكذلك عمل العامل سلعة والربح دائماً يأتي من سلعة عمل العامل، أي من فائض قيمة العمل التي كلما تطور العلم والتكنولوجيا، ازداد العرض عليها وقل الطلب وبالتالي أصبحت السلعة الأكثر ربحاً، فهي تنتج منتجات عليها الطلب وأرباحها هائلة وهذه الأرباح الهائلة نتيجة الربح من القيمة المضافة، حيث أنك تشتري سلعة زهيدة وتبيعها بسعر مرتفع، وتعتبر القيمة المضافة أحد أعمدة الاقتصاد السياسي الماركسي ، القيمة المضافة في عملية البيع هي: تقديم البائع للزبون مجموعة من الأرباح المادية مثل الخدمة والصيانة المجانية أو هدية تزيد من سعر المنتج الحقيقي بشكل يسمح للبائع من رفع السعر على أساس القيم المضافة عليها ، في معظم الأحيان تكون القيم المضافة ليس لها ارتباط بالمنتج نفسه وهي تقييد الزبون بنسب متزايدة تبدأ من الصفر وحتى 100% من القيم المضافة الممنوعة[26]، وهذا يظهر دور القيم المضافة في ناتج الصناعات التحويلية كما في الجدول التالي:

جدول (3) القيمة المضافة التحويلية (مليون دولار)

سوريا											
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ											
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت											
صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية											
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت											
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث											
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت											
صناعة الورق ومنتجاته الورق والطباعة والنشر											
نصيب القطاع (%) فين.ص.ت											
صناعة الكيماويات والبتروكيماويات											

11.8	12.9	11.23	11.45	10,65	7,35	13,47	18,68	16,19	11,21	نصيب القطاع (%) فين.ص.ت.
265	287	276	287	293	381	143	135	142	170	صناعة منتجات المعادن الالفلزية الأخرى
11.87	11.90	12.4	13.6	11,65	15,83	8,47	8,57	8,48	13,03	نصيب القطاع (%) فين.ص.ت.
47	50	51	47	46	32	18	18	25	21	صناعة المعادن الأساسية
1.07	1.8	1.04	1.08	1,82	1,33	1,07	1,17	1,52	1,62	نصيب القطاع (%) فين.ص.ت.
383	388	390	387	382	210	216	207	245	227	صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
10.2	11.4	12.01	15.76	15,20	8,72	12,81	13,11	14,63	17,37	نصيب القطاع (%) فين.ص.ت.
19	15	12	11	10	10	8	8	7	14	صناعات تحويلية أخرى
13.51	12.34	7.58	0.54	0,41	0,43	0,48	0,49	0,44	1,07	نصيب القطاع (%) فين.ص.ت.
2609	2534	2580	2548	2516	2408	1690	1578	1674	1304	المجموع

[27] المصدر:

ن.ص.ت: ناتج الصناعات التحويلية

النتائج والمناقشة:

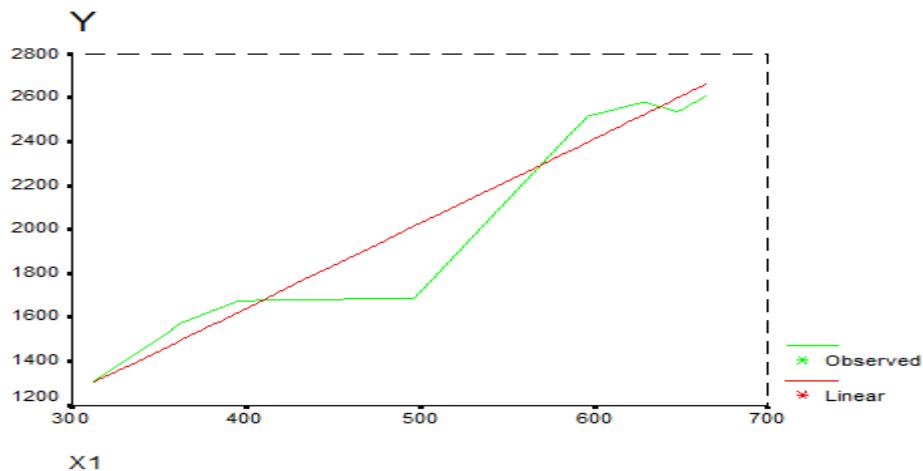
من خلال الجدول السابق نجد تفاوت في القيمة المضافة بحسب القطاعات المختلفة، وربما يعود ذلك إلى الاختلاف في الانتاج ومن هنا يمكن دراسة العلاقة بين القيمة المضافة وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية للتعرف على دور القطاعات المنفأوت في التنمية الصناعية، على الشكل الآتي:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية

وأجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (1) تطور القيمة المضافة بالتوالي مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_1$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X1	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	103.50	0	3.85	0	118.81604	.92903	.93692	.96794

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 103.50 + 3.8x_1$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.967 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية x_1 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.937 أي أن ما نسبته 93.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

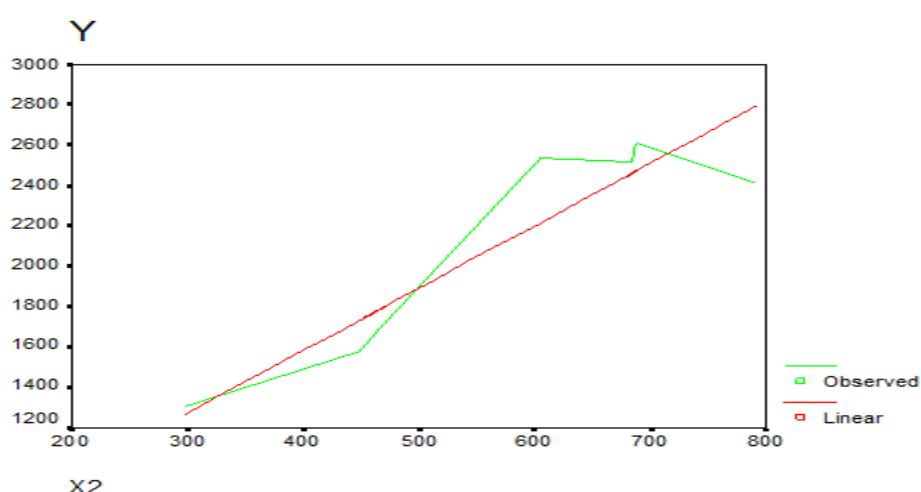
ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 3.85.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات)

x_2 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمنسوجات وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (2) تطور القيمة المضافة بالتزامن مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1x_2$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X2	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	347.713	.0001	3.091	.0001	48.70	.84127	.92677	.92677

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 347.713 + 3.091x_1$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.926 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المنسوجات) x_2 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.926 أي أن ما نسبته 92.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

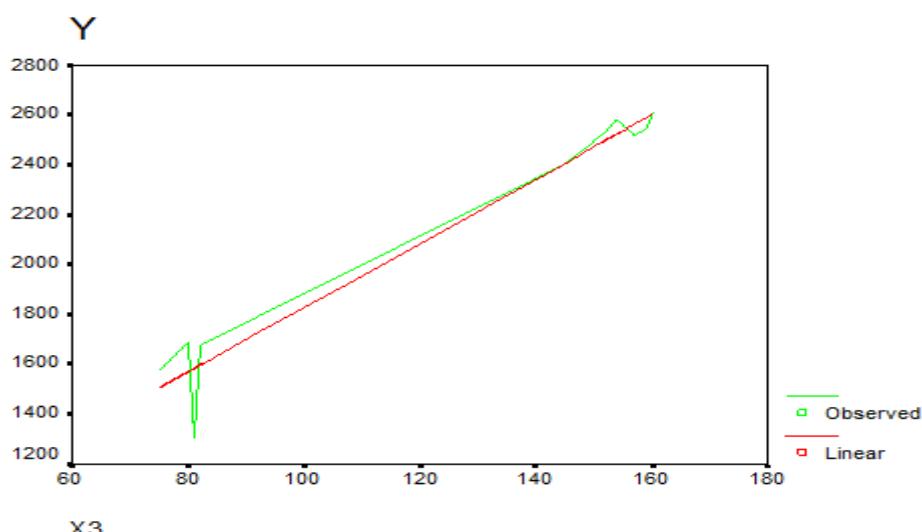
ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 3.091

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب) x_3

وأجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للخشب وأجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (3) تطور القيمة المضافة بالتوالي مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_3$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X3	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
.0000	540.18	.0000	12.88	.0000	162.44	.94720	.95306	.97625

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 540.18 + 12.88x_3$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.976 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الخشب) x_3 واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y .

أن معامل التحديد بلغ 0.935 أي أن ما نسبته 95.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

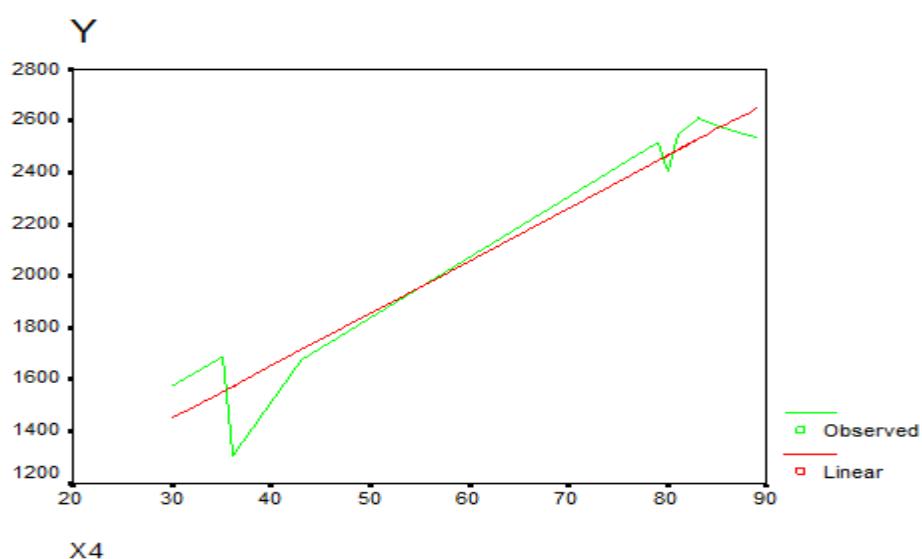
ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 12.88

اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) x_4

واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية واجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (4) تطور القيمة المضافة بالتوالي مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_4$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم () نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X4	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
.0001	840.39	.0000	20.33	.0000	127.08	.93337	.94078	.96994

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

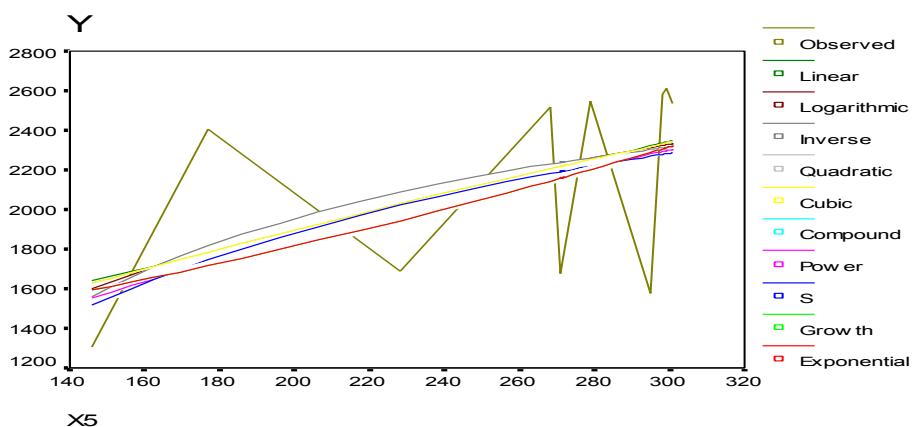
$$y = 840.39 + 20.33x_4$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.969 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الورق) x_4 واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.941 أي أن ما نسبته 94.1% من التغييرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 20.33 اختبار الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات)

٥٤ واجمالي ناتج الصناعات التحويلية

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الكيماوية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (5) تطور القيمة المضافة بالتوالي مع ناتج الصناعات التحويلية

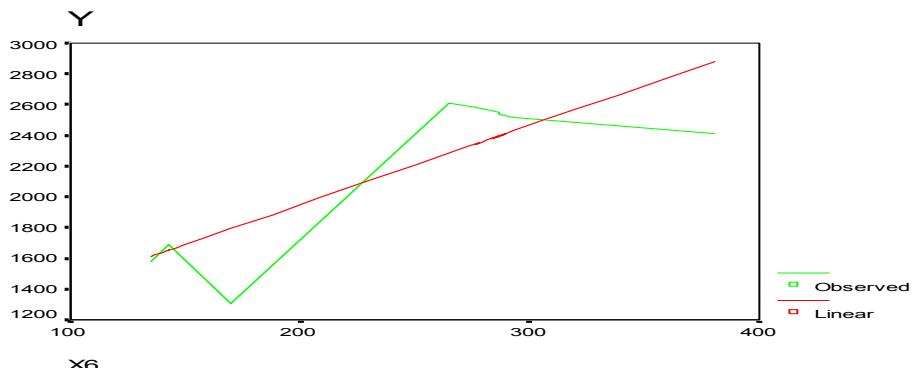
من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين لا يمكن التعبير عنها بأي نموذج ، وبالتالي نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (الكيماويات) x_5 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y .

اختبار الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) x_6

وأجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمعادن وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (6) نطور القيمة المضافة بالتوالي مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_1$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X6	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0133	916.28	.0021	5.16	.0021	20.03	.67893	.71460	.84534

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 916.28 + 5.16x_6$$

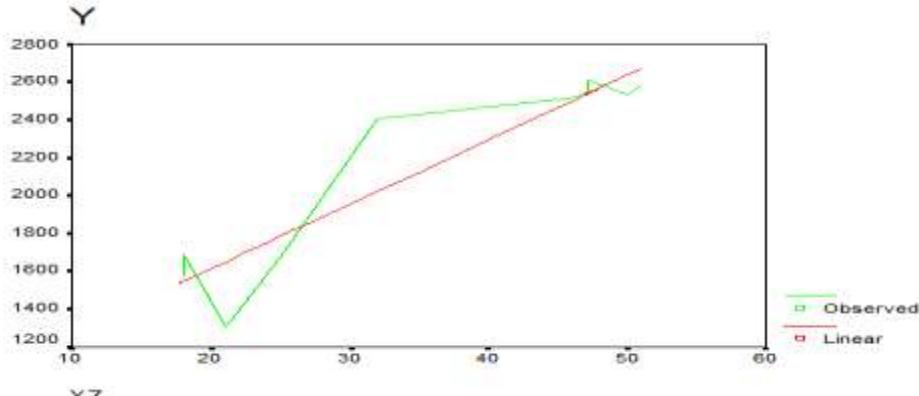
أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.845 وهي تدل على علاقة ممتازة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن) x_6 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.714 أي أن ما نسبته 71.4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 5.16

اختبار الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الأساسية) x_7 واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (7) تطور القيمة المضافة بالتواري مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_7$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X7	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
.0009	933.962	.0001	34.08	.0001	50.59	.84639	.86346	.92922

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 933.962 + 34.08x_7$$

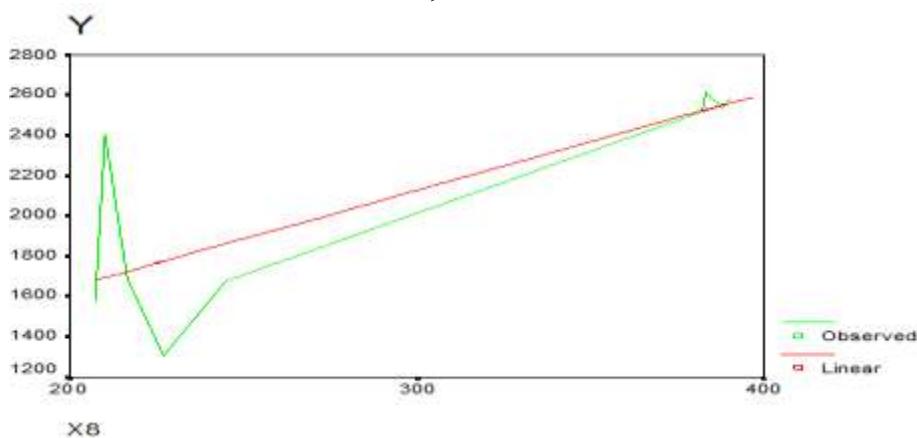
قيمة معامل الارتباط بلغت 0.929 وهي تدل على علاقة متينة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدلالة (0) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعادن الأساسية) x_7 واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.863 أي أنّ ما نسبته 86.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (اجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار 34.08

اختبار الفرضية الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) x_8 واجمالي ناتج الصناعات التحويلية y

سيتم استخدام الانحدار البسيط على الشكل التالي:

لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات الغذائية وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية نرسم شكل الانتشار التالي:



الشكل رقم (8) تطور القيمة المضافة بالتوازي مع ناتج الصناعات التحويلية

العلاقة من الشكل:

$$y = a_0 + a_1 x_8$$

من خلال الشكل السابق نجد أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وهنا ننتقل إلى الخطوة التالية:

الجدول رقم () نتائج تحليل الانحدار

Sig T	(Constant)	Sig T	X8	Signif F	F	معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معامل الارتباط
0	685.157	.0038	4.807	.0038	16.22	.62851	.66978	.81840

نجد من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار هي:

$$y = 685.157 + 4.807x_8$$

قيمة معامل الارتباط بلغت 0.818 وهي تدل على علاقة ممتازة بين المتغيرين، كما نجد أن قيمة احتمال الدالة (0.003) وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للصناعات (المعدات) x_8 وإجمالي ناتج الصناعات التحويلية y . كما نجد أن معامل التحديد بلغ 0.669 أي أن ما نسبته 66.97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (إجمالي الصناعات التحويلية) يفسرها المتغير المستقل.

ما سبق نجد أن التغير في القيمة المضافة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في إجمالي الناتج بمقدار

4.807

الاستنتاجات والتوصيات:

تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

1. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 93.69%
2. مساهمة القيمة المضافة للصناعات النسيجية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 85.8%
3. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الخشبية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 95.3%
4. مساهمة القيمة المضافة للصناعات الورقية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 94.07%
5. عدم وجود مساهمة للفيما المضافة للصناعات الكيماوية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى.
6. مساهمة القيمة المضافة للصناعات المعدنية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 71.46%
7. مساهمة القيمة المضافة للصناعات المعدنية الأساسية في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 86.3%
8. مساهمة القيمة المضافة للصناعات (المعدات) في الناتج الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عزل أثر القطاعات الأخرى بنسبة 66.9%

ما سبق تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. التركيز على قطاعات الصناعات الكيماوية، والتي أظهرت عدم دلالة في أثر قيمها المضافة في الناتج بالتالي ضعف المساهمة في التنمية.
2. زيادة تفعيل القطاعات الأخرى من خلال التركيز على نقاط القوة المتمثلة بوجود أثر لقيم المضافة في الناتج الخاص بمثل هذه القطاعات الامر الذي يعتبر مؤشر تنموي مهم في الاقتصاد السوري.
ويبكون ذلك باتباع الاستراتيجيات التالية:
 - 1- إنشاء مركز فني متخصص لدعم الصناعات الكيماوية حيث تكون مهام المركز:
القيام بالبحوث والابتكارات الموضوعية بناءً على واقع هذه الصناعات.
القيام بجميع الاختبارات والتجارب اللازمة لضبط المنتج الكيماوي.
 - 2- إعادة هيكلة القطاعات لتحقيق التوازن فيما بينها ما يضمن التكامل بما يخدم التنمية الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من نقاط القوة المتمثلة في الأثر الكبير لصناعة الخشب بقيمتها المضافة في الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية وغيره من القطاعات التحويلية الأخرى.

المراجع:

- [1] الصيرفي محمد ، 2011، الإدارة الصناعية ، جامعة دمشق ، ص45
- [2] الصيرفي محمد ، 2011، الإدارة الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص78.
- [3] ناصر ، أكرم ، 2006، **البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية** ، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية.
- [4] نصر الله ، عبد الفتاح ، 2004، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، جامعة غزة.
- [5] Panicm M and Vacic, A (eds) . 1995 . Economic integration in Euro[e and North Ameriva, Economic studies. no. 5 unecw, New York & Genedv .
- [6] هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثامن، 2011، ص78
- [7] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،2013 ، تقرير التنمية الصناعية، ص123
- [8]الخطة الخمسية العاشرة، مرجع سبق ذكره، ص68.
- [9] محمد العبد الله مصطفى، 2011، تأهيل القطاع الصناعي السوري ،ص25.
- [10]الخطة الخمسية العاشرة، مرجع سبق ذكره، ص96.
- [11]الحبش ، غسان (2005): دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي ، المؤتمر الصناعي الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، دمشق ، سوريا.
- [12]دعبول محمد ، المؤتمر الصناعي الأول ،2005.
- [13]جود فاروق ، المؤتمر الصناعي الأول ،2005.
- [14]غسان الحبش محمد ، المؤتمر الصناعي الأول ،2005.
- [15]محمد العبد الله مصطفى، تأهيل القطاع الصناعي السوري ،2002.
- [16]الحمصي، عبدو: "اقتصاد و تخطيط الصناعة" كتاب جامعي من منشورات جامعة دمشق 1991/1999 .
- [17]الكفرى، مصطفى العبد الله: استراتيجية التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية، العدد 872 -2010/6/22
- [18] صليبي، ياسمين، 2012، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مكتبة الأسد، دمشق، ص56
- [19] الجنوبي ، فؤاد، 2010، وزير الصناعة ، محاضرة بالمركز الثقافي بمرميـتا ، سوريا، ص30.
- [20] اللحام ، فؤاد، 2009، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ص432
- [21] الحبش ، غسان، 2005، دور وزارة الاقتصاد والتجارة في تحسين بيئة القطاع الصناعي ، المؤتمر الصناعي الأول تحت شعار : من أجل مساهمة أكبر للصناعة في التنمية ، وزارة الصناعة ، دمشق ، ص25.
- [22] القرishi ، محدث (2005): الاقتصاد الصناعي ، دار وائل لنشر ، عمان ، ص40.
- [23]المجموعة الإحصائية ، 2011، فصل الصناعة.
- [24]المجموعة الإحصائية ، 2011، فصل الصناعة.
- [25] صليبي، ياسمين، 2012، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مكتبة الأسد، دمشق، ص21
- [26]المرجع السابق، ص67
- [27] المجموعة الإحصائية ، 2011، فصل الصناعة